الأمم المتحدة

A/64/522–S/2009/580

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
19 November 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والستون
البنود ١٤ و ١٧ و ١٨ و ٤٩ و ٥٣ و ١١٤ من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في أفغانستان
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان
ثقافة السلام
التنمية المستدامة
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأذربيجان وتركيا وقيرغيزستان وكازاخستان لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل طيه إعلان نخشيفان (المرفق الأول) واتفاق نخشيفان بشأن إنشاء مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية (المرفق الثاني) اللذين وقعتهما جمهورية أذربيجان وجمهورية تركيا وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان في مؤتمر القمة التاسع لرؤساء الدول الناطقة بالتركية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في مدينة نخشيفان بجمهورية أذربيجان.

301109 301109 09-61441 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ١٤ و ١٧ و ١٨ و ٤٩ و ٥٣ و ١١٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أغشين **مهدييف**
الممثل الدائم لجمهورية أذربيجان

(توقيع) إرتوغرول **أباكان**
الممثل الدائم لجمهورية تركيا

(توقيع) نوربك **جينباييف**
الممثل الدائم لقيرغيزستان

(توقيع) بيرغانيم **آيتيموفا**
الممثلة الدائمة لكازاخستان

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأذربيجان وتركيا وقيرغيزستان وكازاخستان لدى الأمم المتحدة

إعلان نخشيفان

شارك رئيس جمهورية أذربيجان إلهام علييف، ورئيس جمهورية تركيا عبدالله غول، ورئيس جمهورية قيرغيزستان كورمانبك باكييف، ورئيس جمهورية كازاخستان نور سلطان نازاربابيف، في مؤتمر القمة التاسع لرؤساء البلدان الناطقة بالتركية الذي عقد في يومي ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بمدينة نخشيفان بجمهورية أذربيجان.

إن رؤساء الدول،

وقد لاحظوا أهمية الصلات والتعاون القائمين على مستوى رفيع في جميع الميادين، استنادا إلى روابط التاريخ واللغة والثقافة، وإلى المساواة والنفع المتبادل،

وتأكيدا منهم لفائدة مؤتمرات القمة لرؤساء البلدان الناطقة بالتركية وأحكام الإعلانات المعتمدة في مؤتمرات القمة السابقة، ومنها إعلان أنطاليا الذي اعتمد في مؤتمر القمة المعقود بجمهورية تركيا في عام ٢٠٠٦،

واقتناعا منهم بأن تعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف والتضامن القائم بين البلدان الناطقة بالتركية يعمق التعاون في المنطقة الأوروبية الآسيوية،

وقد أحاطوا علما مع الارتياح بتوقيع اتفاق نخشيفان بشأن إنشاء مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية في مؤتمر القمة التاسع لرؤساء البلدان الناطقة بالتركية المعقود في يومي ٢ و٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بمدينة نخشيفان،

وقد لاحظوا الدور الرائد الذي يؤديه الاقتصاد والتجارة في العلاقات الدولية المعاصرة،

وقد أعربوا عن التزامهم بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبوثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي المقام الأول بوثيقة هلسنكي النهائية،

وتوخيا منهم لتعزيز الأمن السياسي والاقتصادي للدول استنادا إلى مبادئ السيادة، والسلامة الإقليمية وحرمة الحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضا، وعدم استخدام القوة والتهديد باستخدامها،

أعلنوا ما يلي:

١ - أحاطوا علما بأن مؤتمر القمة التاسع لرؤساء البلدان الناطقة بالتركية المعقود في مدينة نخشيفان سيسهم إسهاما كبيرا في دفع التنمية وتعميق العلاقات والتعاون على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف فيما بين الدول الناطقة بالتركية في المجالات المختلفة.

٢ - أعربوا عن اعتزامهم أن يطوروا، على أساس تحقيق المصالح المتبادلة، العلاقات والتضامن النابعين من التاريخ المشترك والروابط اللغوية والثقافية فيما بين البلدان الناطقة بالتركية.

٣ - أكدوا التزامهم مجددا بمبادئ الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وتنمية اقتصاد السوق، وسيادة القانون، والحكم السليم.

٤ - أعربوا عن اعتزامهم تنمية العلاقات المشتركة في مجال التجارة والاقتصاد، وتوسيع نطاق التعاون، وبوجه خاص في مجالات الصناعة، والزراعة، والنقل، والاتصال، والمجالات الأخرى، على أساس مبدأي المساواة والنفع المتبادل.

٥ - وقد أكدوا أن اقتصادات الدول الناطقة بالتركية التي تنمو نموا ديناميا تهيئ الظروف للتعاون في شتى المجالات، أحاطوا علما بضرورة اعتماد تدابير إضافية ترمي إلى زيادة وتعميق التعاون التجاري الاقتصادي والعلمي التقني والإنساني فيما بين الدول الناطقة بالتركية وفقا لإمكاناتها.

٦ - أكدوا أن موارد الطاقة في منطقة بحر قزوين تؤدي دورا متزايدا في ضمان أمن أوروبا في مجال الطاقة، وأكدوا أن خطي أنابيب الغاز الطبيعي باكو - تبليسي - شيحان وباكو - تبليسي - أرضروم يخدمان الأمن العالمي في مجال الطاقة، والتنمية الاقتصادية المستدامة لبلدان المنطقة. وفي هذا السياق، سلطوا الضوء على أهمية زيادة قدرة خط الأنابيب باكو - تبليسي- شيحان، وشددوا على أهمية الوصلة بين ميناء أكتاو وخط أنابيب باكو - تبليسي - شيحان.

٧ - أحاطوا علما بأن إنشاء وصلة السكة الحديدية الجديدة بين باكو وتبليسي وكارس، التي تعد أحد الأجزاء الجوهرية في الممر الرابط بين الشرق والغرب وترمي إلى زيادة أحجام الشحنات بين أوروبا وآسيا، ستسهم في توسع وصلات النقل والاتصال الدولية، وفي زيادة التنمية الاقتصادية والأمن والاستقرار في المنطقة.

٨ - أكدوا أنهم سيعلقون أهمية أكبر كثيرا على تعميق العلاقات فيما بين الدول الناطقة بالتركية وتحقيقا لهذا الهدف سيسهمون في تنظيم الزيارات المتبادلة، وتبادل الخبرات،

والتعاون. وأعربوا عن دعمهم لزيادة الصلات بين البرلمانات والسلطات المركزية والمحلية، ووسائط الإعلام، مما سيساعد على تقوية التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وعلى تنمية الروابط العامة بين شعوب البلدان الناطقة بالتركية.

٩ - وقد أكدوا المصلحة المشتركة في توسيع نطاق العلاقات في مجالات العلم، والتعليم، والثقافة، والفن، والسياحة، والرياضة، والمجالات الأخرى، أعربوا عن التزامهم بدعم وتعزيز الصلات الروحية والإنسانية بين الشعوب الناطقة بالتركية.

١٠ - أعربوا عن دعمهم للصلات بين المنظمات العلمية والعلماء، وكذلك للمشاريع الملموسة في المجالات ذات الصلة، وأكدوا مجددا أهمية التعاون في مجال التعليم.

١١ - أكدوا ضرورة المضي في زيادة المشاورات السياسية الرامية إلى تدعيم الأمن الإقليمي والعالمي، وتنمية التفاعل في كل مجالات التعاون، والصلات الوثيقة، والعمل المشترك. وأعربوا عن اعتزامهم تشجيع تعزيز الثقة والتفاهم بين الدول الناطقة بالتركية.

١٢ - أيدت الأطراف المضي في زيادة التحاور بشأن إعادة تعمير أفغانستان وإعادة بنائها بشكل سلمي، ورحبت بالانتخابات التي جرت في أفغانستان في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، والتي شكلت تحديا خطيرا للسلطات الأفغانية بالنظر إلى الحالة السائدة في البلد.

١٣ - أعربت الأطراف عن اعتزامها المشاركة مجتمعة في برامج المعونة التي يقدمها المجتمع الدولي إلى أفغانستان، وفي تنفيذ مشاريع مشتركة بشأن إعادة بناء اقتصادها. وفي هذا الصدد، تحيي الأطراف كل مبادرات الدول الناطقة بالتركية المتعلقة بالحل الأفغاني، ولا سيما مبادرات بيشكك التي قامت بها جمهورية قيرغيزستان.

١٤ - وجهوا الانتباه إلى ضرورة الحفاظ على سيادة العراق وسلامة أراضيه وضمان حقوق وحريات الطائفة ذات الأصل التركي التي تشكل جزءا لا يتجزأ من المجتمع العراقي ككل.

١٥ - نوهوا بأهمية إسهام المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا في تنمية الحوار والتعاون بشأن المسائل الأمنية في آسيا، وأكدوا أن هذا المؤتمر قد أحرز أثناء رئاسة كازاخستان له تقدما هاما على طريق اكتساب الطابع المؤسسي، وشددوا على الدعم الكامل لرئاسة تركيا للمؤتمر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢.

١٦ - لاحظوا مع الارتياح التقدم الذي أحرزته تركيا في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بالنظر إلى أن تركيا دولة هامة في المنطقة الأوروبية الآسيوية ستولد عضويتها في الاتحاد الأوروبي زخما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لصالح تنمية المنطقة بأسرها.

١٧ - أعربوا عن تطلعهم إلى تسوية مشكلة قبرص في إطار شراكة جديدة يتعين إقامتها على أساس معايير الأمم المتحدة، وأعربوا عن دعمهم لمفاوضات التسوية الشاملة الجارية بين الجانبين في قبرص، وكذلك لنداءات الأمين العام للأمم المتحدة وقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن رفع العزلة المفروضة على القبارصة الأتراك دون إبطاء.

١٨ - أكدت الأطراف أهمية الجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف داخل هيكل منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل زيادة فعاليتها، ورحبت برئاسة جمهورية كازاخستان المرتقبة لمجلس وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠١١.

١٩ - أكدت الأطراف موقفها المتعلق بعدم جواز التغيير القسري للحدود، وأعلنت أن تدعيم جهود المجتمع الدولي المناهضة للأعمال العدوانية التي تهدد السلام والاستقرار الدوليين وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية عامل رئيسي في توفير الأمن العالمي.

٢٠ - أشاروا إلى أنهم يولون عناية خاصة لتعزيز دور الأمم المتحدة في حل المسائل العالمية والاستراتيجية من أجل تحقيق الأمن الدولي والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى المقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وذكروا أن الإصلاحات الجاري تنفيذها في الأمم المتحدة ينبغي أن ترمي إلى تدعيم الدور المركزي للأمم المتحدة في المسائل الدولية، والاستخدام السريع والفعال لإمكاناتها من أجل مواجهة التهديدات والتحديات الجديدة للنظام القانوني الدولي.

٢١ - أكدوا اعتزامهم أن ينظروا بطريقة جادة في ترشيح جمهورية أذربيجان وجمهورية قيرغيزستان للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ لدى إجراء انتخابات هذه الهيئة خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١١.

٢٢ - أكدوا قلقهم إزاء النزاع بين أذربيجان وأرمينيا على إقليم ناغورني كاراباخ وعواقبه الخطيرة، وأشاروا إلى أهمية الحل السلمي للنزاع السالف الذكر الذي يشكل إحدى العقبات التي تعترض الاستقرار والتعاون الإقليمي، على أساس السلامة الإقليمية، وحرمة حدود جمهورية أذربيجان، وقواعد القانون الدولي؛ وأكدوا اقتناعهم بأن حل النزاع بين أذربيجان وأرمينيا على إقليم ناغورني كاراباخ سيمثل تقدما كبيرا في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة الأوروبية الآسيوية.

٢٣ - أحاطوا علما مع الارتياح بإسهام مبادرة الأمم المتحدة، تحالف الحضارات، ومبادرة رئيس كازاخستان ن. نازاربايف، مؤتمر قادة الأديان العالمية والتقليدية، الراميتين إلى التشجيع على زيادة التفاهم بين الثقافات والحوار بين الأديان، وتهيئة مناخ من الاحترام المتبادل، وتعزيز السلام والوئام والتفاهم بين ثقافات العالم المختلفة.

٢٤ - أكدوا استمرار تعاون الدول الناطقة بالتركية في إطار منظمة التعاون الاقتصادي بغية الإسهام في تدعيم المنظمة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة الرفاه في المنطقة.

٢٥ - أعربوا عن دعم الجمعية البرلمانية للبلدان الناطقة بالتركية التي يستهدف نشاطها تعميق التعاون بين البرلمانات التي تمثل الشعوب الشقيقة.

٢٦ - أكدوا أهمية التعاون والعمل المشترك في مكافحة الجريمة، بما في ذلك الإرهاب، والاتجار بالبشر، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمواد التي تؤثر على العقل، والاتجار غير المشروع في الأسلحة، بالإضافة إلى التهديدات والتحديات الأخرى التي تحدق بالأمن الدولي. وأكدوا مجددا اعتزامهم التفاعل مع بعضهم بعضا ومع المنظمات والمحافل الدولية من أجل مواصلة تعزيز التعاون في هذا المجال.

٢٧ - لاحظوا أن مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية، الذي أنشئ استنادا إلى اتفاق نخشيفان بشأن إنشاء مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية، الموقع في مؤتمر القمة التاسع لرؤساء البلدان الناطقة بالتركية، يمثل مرحلة جديدة في تعزيز التفاعل بين الدول الناطقة بالتركية.

٢٨ - رأوا أن الصلات الرفيعة المستوى بين الدول الناطقة بالتركية، المستندة إلى جذور تاريخية، تتواصل بروح الصداقة وحسن الجوار وتحقيق مصالح الدول الناطقة بالتركية. وستبذل الأطراف جهودا من أجل تنمية التعاون الوثيق في حماية التراث الثقافي المشترك، ونقل هذا التراث إلى الأجيال المقبلة، وتشجيع الدعاية له في الساحة الدولية.

٢٩ - أكدوا أن الإدارة المشتركة للفنون والثقافة التركيتين تؤدي دورا هاما في الوقوف على القيم المشتركة للعالم التركي وتنميتها وتوسيع نطاقها وتعميمها على الصعيد الدولي، وقدروا كذلك إسهامها في تعميق العلاقات الثقافية بين البلدان الناطقة بالتركية. وفي هذا الصدد، لاحظوا أهمية الإدارة المشتركة للفنون والثقافة التركيتين في مواصلة تقوية الصلات والتعاون على أساس وحدة اللغة والثقافة والقيم الروحية لشعوب البلدان الناطقة بالتركية.

٣٠ - أيدوا بالإجماع مبادرة رئيس جمهورية أذربيجان المتعلقة بإنشاء صندوق الإدارة المشتركة للفنون والثقافة التركيتين من أجل حفظ وصون التراث الثقافي التركي الغني الذي قدم إسهاما كبيرا في تطور الحضارة العالمية. وكُلِّفت حكومات الدول الأطراف بأن تعالج المسائل التنظيمية المتعلقة بإنشاء صندوق الإدارة المشتركة للفنون والثقافة التركيتين وبممارسته لنشاطه.

٣١ - اتخذوا قرارا بعقد مؤتمر القمة العاشر لرؤساء البلدان الناطقة بالتركية في جمهورية قيرغيزستان.

٣٢ - وأعرب الضيوف عن ارتياحهم لنتائج مؤتمر القمة وأبدوا امتنانهم لشعب أذربيجان ولرئيس جمهورية أذربيجان إلهام علييف على حرارة الترحيب والضيافة.

حرر في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في مدينة نخشيفان باللغات الأذربيجانية والتركية والقيرغيزية والكازاخية.

رئيس جمهورية أذربيجان	إلهام علييف
رئيس جمهورية تركيا	عبد الله غول
رئيس جمهورية قيرغيزستان	كورمانبك باكييف
رئيس جمهورية كازاخستان	نور سلطان نازاربايف

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأذربيجان وتركيا وقيرغيزستان وكازاخستان لدى الأمم المتحدة

اتفاق نخشيفان بشأن إنشاء مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية

إن الدول الناطقة بالتركية المشار إليها فيما يلي باسم ''الأطراف''؛

استنادا إلى الروابط التاريخية واللغة والثقافة والتقاليد المشتركة بين شعوبها؛

وتوخيا لمواصلة تعميق التعاون الشامل؛

ورغبة منها في الإسهام بصورة مشتركة في تعزيز السلام، وضمان الأمن والاستقرار، في المنطقة وفي العالم أجمع، من حيث تنمية العمليات المفضية إلى تعدد الأقطاب السياسية، والعولمة الاقتصادية والإعلامية؛

وإذ ترى أن التفاعل في إطار هيكل مشترك ييسر الكشف عن إمكانات هائلة لحسن الجوار والوحدة والتعاون فيما بين الدول وشعوبها؛

وانطلاقا من روح الثقة المتبادلة، والنفع المشترك، والإنصاف، والمشاورات المتبادلة، والتطلع إلى التنمية المشتركة، التي ترسخت في مؤتمرات قمة رؤساء البلدان الناطقة بالتركية؛

وإذ تؤكد مجددا تمسكها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبمبادئ وقواعد القانون الدولي الأخرى المعترف بها عالميا، بما فيها التساوي في السيادة، والسلامة الإقليمية، وحرمة حدود الدول المعترف بها دوليا، بالإضافة إلى القواعد المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين، وتنمية حسن الجوار والعلاقات الودية والتعاون بين الدول؛

قد اتفقت على ما يلي:

المادة ١ – مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية

تنشئ الأطراف بموجب هذا الاتفاق آلية تعاون في شكل مؤسسة دولية هي ''مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية'' (المشار إليها فيما يلي باسم ''مجلس التعاون'').

المادة ٢ – الأغراض والمهام

تتمثل الأغراض والمهام الرئيسية لمجلس التعاون فيما يلي:

تعزيز الثقة المتبادلة والصداقة وحسن الجوار بين الأطراف؛

صون السلام، وتعزيز الأمن والثقة في المنطقة والعالم أجمع؛

السعي للتوصل إلى مواقف مشتركة بشأن قضايا السياسة الخارجية التي تحظى باهتمام مشترك، بما فيها القضايا المطروحة في إطار المنظمات الدولية وفي المحافل الدولية؛

تنسيق الأعمال الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي، والنزعة الانفصالية، والتطرف، والاتجار بالبشر، والاتجار بالمخدرات، بالإضافة إلى مساعدة الشرطة الدولية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمواد التي تؤثر على العقل؛

تشجيع التعاون الإقليمي والثنائي الفعال في المجالات السياسية، والتجارية والاقتصادية، والمتعلقة بإنفاذ القانون، والبيئية، والثقافية، والعلمية التقنية، والعسكرية التقنية، والتعليمية، والمتعلقة بالطاقة والنقل والائتمان والمالية، وغيرها من المجالات التي تحظى باهتمام مشترك؛

تهيئة الظروف المواتية للتجارة والاستثمار، ومواصلة تبسيط الإجراءات الجمركية وإجراءات العبور الرامية إلى تيسير حركة السلع ورأس المال والخدمات والتكنولوجيات، وتبسيط العمليات المالية والمصرفية؛

السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمتوازن، والتنمية الاجتماعية والثقافية في المنطقة من خلال أعمال مشتركة تستند إلى شراكة متكافئة من أجل رفع مستويات معيشة شعوب الأطراف وتحسينها بصورة مطردة؛

مناقشة المسائل المتعلقة بكفالة سيادة القانون والحكم السليم وضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقا لمبادئ القانون الدولي وقواعده المعترف بها بوجه عام؛

توسيع نطاق التفاعل في مجال العلم والتكنولوجيا، والتعليم، والصحة، والثقافة، والرياضة، والسياحة؛

تشجيع تفاعل وسائط الإعلام والاتصال الخاصة بالأطراف في تعزيز التراث الثقافي والتاريخي العظيم للشعوب التركية وتعميمه ونشره؛

مناقشة المسائل المتعلقة بتبادل المعلومات القانونية لتنمية التفاعل وتبادل المساعدة القانونية، والتعاون في مجالات القانون المختلفة.

المادة٣ – الهيكل

عملا على تحقيق أغراض هذا الاتفاق ومهامه يجري إنشاء ما يلي:

مجلس رؤساء الدول؛

مجلس وزراء الخارجية؛

لجنة كبار المسؤولين؛

مجلس حكماء الدول الناطقة بالتركية؛

الأمانة.

المادة ٤ – أشكال التعاون الأخرى

سعيا إلى تعميق التعاون بين برلمانات البلدان الناطقة بالتركية، تؤدي الجمعية البرلمانية للبلدان الناطقة بالتركية مهامها عملا باتفاق إستنبول المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وبغية تطوير التعاون في مجال العلم، والتعليم، والثقافة، والفن، ونشر وتعميم القيم المشتركة للعالم التركي على المستوى الدولي، وتعميق الروابط الثقافية فيما بين الدول الناطقة بالتركية، تتعاون الأطراف في إطار الإدارة المشتركة للفنون والثقافة التركيتين.

المادة ٥ – مجلس رؤساء الدول

يضطلع مجلس رؤساء الدول بأنشطته في شكل اجتماعات منتظمة لرؤساء الدول، يجري في إطارها ما يلي:

- بحث المسائل المتعلقة بجوانب تفاعل الأطراف فيما يخص تسوية المشاكل الدولية الراهنة؛
- تحديد الاتجاهات ذات الأولوية للتعاون بين الأطراف في إطار مجلس التعاون؛
- استعراض أنشطة مجلس التعاون.

وتعقد اجتماعات مجلس رؤساء الدول مرة كل عام. ويحدد مكان الاجتماع المقبل لمجلس رؤساء الدول، كقاعدة، وفقا للترتيب الهجائي الإنكليزي للأسماء الرسمية للأطراف.

ويجوز عقد اجتماعات استثنائية لمجلس رؤساء الدول باتفاق الأطراف. ويحدد مكان الاجتماع الاستثنائي باتفاق الأطراف.

المادة ٦ – مجلس وزراء الخارجية

يقوم مجلس وزراء الخارجية، في إطار اختصاصه، بما يلي:

- النظر في المسائل المتعلقة بالأنشطة الراهنة لمجلس التعاون ؛
- تحديد أهم القضايا الدولية الجارية لمناقشتها في إطار اجتماعات مجلس رؤساء الدول؛
- الموافقة على مصفوفة الموظفين والتقرير المالي للأمانة.

ويدلي مجلس وزراء الخارجية، عند اللزوم، ببيانات بالنيابة عن مجلس التعاون.

وتعقد اجتماعات مجلس وزراء الخارجية، كقاعدة، قبل اجتماعات مجلس رؤساء الدول في مكان انعقاد اجتماعات مجلس رؤساء الدول.

ويجوز عقد اجتماعات استثنائية لمجلس وزراء الخارجية باتفاق الأطراف. ويحدد مكان انعقاد الاجتماعات الاستثنائية لمجلس وزراء الخارجية باتفاق الأطراف.

المادة ٧ – لجنة كبار المسؤولين

تتألف لجنة كبار المسؤولين من ممثل واحد على الأقل عن كل طرف.

وتقوم لجنة كبار المسؤولين، في إطار اختصاصها، بما يلي:

- تنسيق أنشطة الأمانة؛
- دراسة وإقرار مشاريع الوثائق التي تعدها الأمانة قبل اعتمادها من جانب مجلس وزراء الخارجية والموافقة عليها من جانب مجلس رؤساء الدول.

وتعقد اجتماعات لجنة كبار المسؤولين، عادة، قبل اجتماعات مجلس وزراء الخارجية.

المادة ٨ – الرئاسة

يتولى الطرف الذي يستضيف الاجتماع العادي لمجلس رؤساء الدول رئاسة مجلس التعاون حتى الاجتماع العادي المقبل لمجلس رؤساء الدول.

المادة ٩ – مجلس الحكماء

مجلس حكماء الدول الناطقة بالتركية (مجلس الحكماء) مؤسسة استشارية – تشاورية دائمة تعمل تحت رعاية مجلس التعاون.

وينبغي أن تحدد الجوانب التفصيلية لنشاط مجلس الحكماء، بما في ذلك المسائل المالية، في وثيقة مستقلة معنونة لائحة مجلس الحكماء يعتمدها (يقبلها) مجلس وزراء الخارجية.

ويسترشد مجلس الحكماء في أنشطته بهذا الاتفاق وباللائحة السالفة الذكر.

المادة ١٠ – الأمانة

تيسيرا لتنفيذ أغراض مجلس التعاون ومهامه، تنشئ الأطراف أمانة تشكل الهيئة التنفيذية الدائمة لمجلس التعاون.

وتقوم الأمانة، في إطار اختصاصها، بما يلي:

- اتخاذ التدابير الإدارية والتنظيمية والبروتوكولية والتقنية الضرورية لعقد اجتماعات مجلس رؤساء الدول ومجلس وزراء الخارجية ولجنة كبار المسؤولين، بالإضافة إلى الاجتماعات الأخرى المعقودة تحت رعاية مجلس التعاون؛
- إعداد مشاريع الوثائق؛
- إنشاء نظام لحفظ الوثائق وضمان حفظها؛
- القيام بمهمة مركز تبادل الوثائق والمعلومات المقدمة من الأطراف والواردة من المنظمات والمحافل الدولية الأخرى؛
- نشر المعلومات المشتركة المتعلقة بمجلس التعاون؛
- تنفيذ المهام والواجبات الأخرى التي يحددها مجلس رؤساء الدول ومجلس وزراء الخارجية ولجنة كبار المسؤولين؛
- إعداد مشروع مصفوفة الموظفين وتقديمها إلى لجنة كبار المسؤولين للموافقة عليها؛
- تقديم تقرير عن أنشطتها المالية إلى لجنة كبار المسؤولين للموافقة عليه.

ويتولى قيادة الأمانة الأمين العام الذي يوافق عليه مجلس رؤساء الدول بناء على اقتراح من مجلس وزراء الخارجية. ويكون للأمين العام نواب من كل طرف باستثناء الطرف الذي يحمل الأمين العام جنسيته.

ويُعيَّن الأمين العام من بين مواطني الأطراف بالتناوب وفقا للترتيب الهجائي الإنكليزي للأسماء الرسمية للأطراف لفترة ثلاث سنوات دون الحق في تمديد فترة شغل الوظيفة.

ويُعيَّن نواب الأمين العام من بين مواطني الأطراف بقرار من مجلس رؤساء الدول لفترة ثلاث سنوات دون الحق في تمديد فترة شغل الوظيفة للفترة المقبلة.

وتعين الأطراف موظفي الأمانة من بين مواطنيها وفقا لتشريعاتها الوطنية.

ولا يلتمس أو يتلقى الأمين العام ونوابه وسائر موظفي الأمانة، في تأديتهم لواجباتهم، توجيهات من أي طرف، ولا من أي أطراف ثالثة. ويمتنعون عن أي تصرفات قد تؤثر على مركزهم بوصفهم موظفين دوليين مسؤولين أمام مجلس رؤساء الدول وحده.

وتتعهد الأطراف باحترام الطابع الدولي لواجبات الأمين العام ونوابه وسائر موظفي الأمانة وبعدم التأثير عليهم أثناء تأديتهم لواجباتهم.

ويكون موقع الأمانة مدينة إستنبول (جمهورية تركيا).

وتمنح الأطراف الأمانة الحق في أن تبرم مع حكومة جمهورية تركيا معاهدة دولية بشأن الشروط المتعلقة بموقع الأمانة في أراضي جمهورية تركيا، وينبغي أن يوافق مجلس وزراء الخارجية أولا على مشروع المعاهدة.

وتتمتع أمانة مجلس التعاون في أراضي كل طرف بالأهلية القانونية الضرورية لتنفيذ أغراض مجلس التعاون ومهامه.

وتتمتع الأمانة بالأهلية القانونية الدولية لتنفيذ أغراض مجلس التعاون ومهامه، وبصفة خاصة ما يلي:

- إبرام المعاهدات بموافقة جميع الأطراف؛
- حيازة الممتلكات والتصرف فيها؛
- التصرف في المحاكم بصفتها مدعيا أو مدعى عليه؛
- فتح الحسابات وإجراء المعاملات في الأصول النقدية.

المادة ١١ – التمويل

يكون للأمانة ميزانيتها الخاصة التي توضع وتنفذ وفقا لمعاهدة دولية مستقلة تبرم فيما بين الأطراف.

وتتحمل الأطراف نفسها مصروفات مشاركة ممثليها وخبرائها في الأحداث المنظمة في إطار مجلس التعاون.

المادة ١٢ – الامتيازات والحصانات

يتمتع أعضاء الوفود وموظفو الأمانة خلال فترة المشاركة في الأعمال المتعلقة باجتماعات مجلس رؤساء الدول ومجلس وزراء الخارجية ولجنة كبار المسؤولين ومجلس الحكماء في أراضي الطرف المضيف بالامتيازات والحصانات التي يمنحها القانون الدولي لموظفي البعثات الدبلوماسية المعتمدة.

المادة ١٣ – الممثلون الدائمون

تعين الأطراف وفقا لتشريعاتها الوطنية ممثليها الدائمين لدى الأمانة.

المادة ١٤ – الاجتماعات الأخرى

يجوز للأطراف أن تتفق على عقد اجتماعات للمسؤولين عن وزارت ووكالات ومنظمات مختصة تابعة للأطراف لمناقشة مسائل محددة و/أو تقنية.

المادة ١٥ – العلاقات مع المنظمات والمحافل الدولية

يجوز لمجلس التعاون الدخول في تفاعل وحوار مع منظمات ومحافل دولية، بما في ذلك بشأن مجالات تعاون محددة.

المادة ١٦ – المراقبون

يجوز منح مركز المراقب لدى مجلس التعاون للدول والمنظمات والمحافل الدولية.

ويحدد النظام الداخلي لمجلس التعاون نظام وإجراءات منح هذا المركز.

المادة ١٧ – اللغات

تكون لغات عمل مجلس التعاون هي لغات الدول الخاصة بالأطراف واللغة الإنكليزية.

المادة ١٨ – النظام الداخلي

تُحدد المسائل الإجرائية في النظام الداخلي لمجلس التعاون الذي يعتمده مجلس وزراء الخارجية ويوافق عليه مجلس رؤساء الدول.

المادة ١٩ – العلاقات مع المعاهدات الأخرى

لا يؤثر هذا الاتفاق على حقوق الأطراف والتزاماتها بموجب معاهدات دولية أخرى تكون أطرافا فيها.

المادة ٢٠ – تسوية الخلافات

في حالة نشوء خلافات بشأن تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه، تسوي الأطراف هذه الخلافات عن طريق المشاورات والمفاوضات.

المادة ٢١ – التعديلات والإضافات

يجوز باتفاق مشترك بين الأطراف إدخال تعديلات أو إضافات على هذا الاتفاق في شكل بروتوكولات مستقلة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق ويبدأ نفاذها وفقا للإجراء المبين في المادة ٢٢ من هذا الاتفاق.

المادة ٢٢ – السريان وبدء النفاذ والانضمام

يبرم هذا الاتفاق لفترة غير محددة من الزمن.

يبدأ نفاذ هذا الاتفاق في اليوم الثلاثين بعد تسلم الوديع الإخطار الكتابي الثالث بشأن إتمام الإجراءات الداخلية المطلوبة لبدء نفاذه.

وبعد بدء نفاذ هذا الاتفاق يفتح باب الانضمام إليه أمام الدول الناطقة بالتركية.

يبدأ نفاذ هذا الاتفاق إزاء الدولة المنضمة إليه في اليوم الثلاثين بعد تسلم الوديع لصك الانضمام.

المادة ٢٣ – الوديع

وزارة خارجية جمهورية تركيا هي وديعة هذا الاتفاق.

حرر في مدينة نخشيفان في الثالث من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في نسخة أصلية واحدة باللغات الأذربيجانية والتركية والقيرغيزية والكازخية والإنكليزية. وكل النصوص متساوية في الحجية.

ويُحتفظ بالنسخة الأصلية لهذا الاتفاق لدى الوديع الذي يرسل إلى كل طرف موقع نسخة مصدقة.

(توقيع) **عن جمهورية أذربيجان**

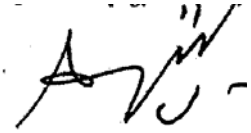

(توقيع) **عن جمهورية تركيا**

(توقيع) **عن جمهورية قيرغيزستان**

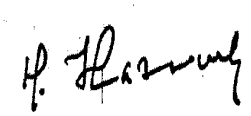

(توقيع) **عن جمهورية كازاخستان**